مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٣٩ـ٥٨)

نقد المفهوم الغربي للتحديث

علي الجرباوي
جامعة بير زيت ـ فلسطين

مع أن المرحلة الكولونيالية من الاستعمار الغربي بدأت بالأفول منذ مطلع النصف الثاني لهذا القرن وبحصول معظم المستعمرات على استقلالها، إلا أن ذلك لم يسجل إطلاقا نهاية لمحاولات بسط الهيمنة وفرض الالحاق التي تقوم بها الدول الغربية، التي تدّعي لنفسها ولحليفتها الصناعية حق التسمية بدول«العالم الأول»، تجاه الدول حديثة الاستقلال، والمسماة بدول«العالم الثالث». ففي محاولة منها للحفاظ على مصالحها الحيوية في مستعمراتها السابقة بت دول«العالم الأول»في نشاطها الحثيث للابقاء على هيمنتها وإلحاق دول«العالم الثالث»بها ي شتى المجالات، خاصة في المجال السياسي والاقتصادى والثقافي، وذلك من خلال العمل على دمجها وإلحاقها عمليا بالركب الحضارى الغربي باعتباره ـ حسب ادعاء الكثير من الباحثين الغربيين والمتغربنين على حد سواء ـ الوحيد الذي يمثل عالمية الركب الحضاري الانساني. وحتى يتم تكريس الالحاق عمليا تم الاهتمام باحاطته بهالة«علمية» عن طريق تطوير أسس نظرية في المجال الاكاديمي تروّج له وتبرره. ولهذا ابتدأ منذ بداية الخمسينات من هذا القرن ـ وهو العقد الذي اتسم بنشاط حركة التحرر الوطني في الكثير من المستعمرات ـ اهتمام المختصين في الجامعات ومراكز البحث الغربية على تطوير حقل اكاديمي جديد، هو حقل التحديث والتنمية (Modernization & Development) . وكان الهدف المعلن من وراء تطوير هذا الحقل هو دراسة أوضاع البلاد حديثة الاستقلال ومساعدتها على تفحّص السبل والخيارات المتوفرة أمامها للتنمية والتطوير. أما الهدف الحقيقي الكامن وراء تطوير هذا الحقل الدراسي، والذي يتّضح من خلال المفاهيم التحديثية التي يطرحها القائمون على تطوير هذا الحقل، فكان الترويج للمفاهيم والطرق الغربية بغرض نشرها بين أفراد الفئة المثقفة من صانعي القرار

وانتلجنسيا الدول التي تمّ اعتبارها في باديء الأمر «متخلفة» (underdeveloped) ، ومن ثم تم تغيير التعبير، للتقليل من حدته وحساسيته، فأصبحت تعرف «بالنامية» (developing) ، وذلك لاحتواء هذه النخبة وتسييرها في إطار تكفل معه الدول الغربية مصالحها المنشودة[١]

وبالطبع، شرع المختصون الغربيون في مجال التنمية والتحديث بدراسة «الدول النامية» باستفاضة، وقاموا بتطوير مناهج ونظريات عديدة تتعلق بتحديث هذه الدول لنفسها. وقد جاءت معظم هذه المناهج والنظريات لتشدد على أن تحقيق الدول النامية لعصرية القرن العشرين لا يمكن أن تتأتى إلا إذا حذت هذه الدول حذو الدول الغربية واتّبعت نموذجها التحديثي. وبمعنى آخر تم التشديد في النهج العام لحقل التنمية والتحديث على إبراز أن العصرية لا يمكن أن تكون إلا غربية، مما يعمق الالحاق ويتطلب التبعية من قبل «الدول النامية» الراغبة بتحديث نفسها للدول الغربية. ومع أن بعض الباحثين، من الغرب ومن دول «العالم الثالث»، تنبهوا لهدف الالحاق الكامن وراء العديد من البحوث التحديثية وأشاروا في كتاباتهم بالنقد لهذا التوجه نحو الالحاق، إلا أن النهج العام للحقل الدراسي المذكور بقي مرتكزا على أساس التبعية للغرب. فالغربنة أصبحت مرادفا للتحديث في معظم الدراسات الغربية. وبالرغم من أنه لا يمكن تجاهل العلاقة القائمة بين الغربنة والتحديث في وقتنا الحاضر، فالحضارة الغربية هي الأكثر تقدما وعصرية في وقتنا الحاضر، إلا أن الايحاء الغربي بأنهما متلازمان هو إيحاء خاطيء، ولا شك في أنه مغرض لأنه لا يترك مجالا لوجود خيارات أخرى أمام «الدول النامية» لتحديث نفسها إلا السير في ركاب الغرب واتباع أسلوب الغربنة. ويجب أن لا يفوتنا هنا ذكر أن الغربنة قد تكون إحدى السبل المتوفرة لتحقيق العصرية في وقتنا الحاضر، إلا أنها بالتأكيد لا تشكل السبيل الوحيد لذلك.

يتركز هذا البحث حول استعراض ناقد للنهج الغربي العام في حقل التحديث، والذي يجعل من الغربنة غاية لتطلعات «الدول النامية» التحديثية وليس مجرد وسيلة من الوسائل المتوفرة أمامها لتحديث نفسها، الهدف من وراء هذا الاستعراض هو بيان السلبيات التي لحقت بهذا الحقل الأكاديمي من جراء دمج مفهومي الغربنة والتحديث بعضهما ببعض من قبل الكثير من المختصين الغربيين، وإظهار أثر ذلك على عملية التحديث التي تخوضها «دول العالم الثالث النامية».

بالتحليل الموضوعي يجد الدارس لعملية التحديث (modernization process) أنها عملية إنسانية مستمرة ترتبط ارتباطا مباشرا باستخدام وتطوير الانسان الدائم للجانب المادي من المعرفة الانسانية التراكمية واستغلاله في تفاعله مع البيئة المحيطة بهدف تطويعها واستخدامها إيجابيا لتحقيق التقدم الانساني بصورة مستمرة[٢]. وتنقسم هذه العملية في مجراها إلى شقين: الكلي والجزئي. فهناك عملية التحديث الكلية التي يخوضها الانسان منذ بداية وجوده، ويهدف من خلالها إلى تحسين نوعية حياته عن طريق زيادة الخيارات والمجالات المفتوحة أمامه. وهذه

العملية ـ وهي العملية التحديثية الأساسية ـ مستمرة باستمرار وجود الانسان، ولن تنتهي إلا بزواله. فهو يحاول باستمرار إحراز التقدم على سابقيه، فيستغل تراكمات معرفتهم المادية ونتاجات تحكمهم بالبيئة كأساس يعمل من خلاله على تطوير مقدرته على التفاعل مع البيئة، وتصبح مقدرته هذه الأساس الذي يعتمد عليه من يأتي بعده في دفع عجلة هذا التفاعل قدما إلى الأمام[٣]. فعملية التحديث الكلية هي عملية اضطرادية تعبّر عن النقلات التطويرية التي تمكن الانسان من تحقيقها في معركة تفاعله مع البيئة عبر العصور المتتالية.

تؤدي اضطرادية عملية التحديث الانساني الكلية لأن يكون مفهوم العصرية متغيرا تبعا للتغير في عامل الزمن. ففي أي حقبة زمنية يكون المجتمع، أو المجتمعات، التي تمتلك أكثر المعرفة المادية تقدما وأكبر مقدرة على التحكم بالبيئة هي الأكثر عصرية من غيرها من المجتمعات المزامنة لها. فالعصرية، إذن، هي مفهوم نسبي يعكس أكبر مقدرة للانسان على التفاعل واستخدام البيئة في مرحلة معينة، وليس بمفهوم مطلق ينطبق على كل العصور. فلكل عصر عصريته، ولكل حقبة زمنية مواصفات ونموذج للعصرية.

فإذا ما اعتمدنا هذا التعريف لعملية التحديث الكلية وأردنا قياس ظاهرة العصرية في حقبة زمنية معينة توجّب علينا تطوير مقياس نسبي يأخذ بالاعتبار الاختلاف الذي يحدثه التغير في عامل الزمن. فعصرية العصور الوسطى تختلف بالتأكيد عن عصرية وقتنا الحاضر، وهذه بالطبع ستختلف عن عصرية مستقبل ما بعد مئات السنين. ولهذا السبب يجب أن يكون تحليل ظاهرة العصرية مشروطا بالحقبة الزمنية التي يجري دراستها، وذلك لتلافي الوقوع في الالتباس بأن العصرية هي ظاهرة مطلقة من جهة، وحتى لايتم استخدام أسس حديثة في المقارنة بين عصرية حقبة سابقة مع عصرية الوقت الحاضر بدون الأخذ بعين الاعتبار التغيّر الحاصل في عامل الزمن من جهة أخرى.

ولضمان تحقيق النسبية المنشودة في مقياس ظاهرة العصرية يمكن مراجعة التاريخ الانساني على أساس تقسيمه إلى حقب زمنية متلاحقة سادت في كل منها أنماط حياتية متميزة عكست، بصورة متفاوتة، مقدار تفاعل الانسان مع البيئة. وإذا ما درست كل حقبة على حدة نجد أنه غالبا ما تحوّل النمط الحياتي، بأيديولوجيته ونظام قيمه، إلى المجتمعات التي تفوقت على غيرها بالمعرفة واستطاعت، تبعا لذلك، أن تستخدم البيئة لخدمتها أكثر من غيرها من المجتمعات المزامنة له إلى حضارة عالمية. وتكون هذه الحضارة العالمية، والتي يمكن دعوتها «بالحضارة الرائدة»[٤]، بايديولوجيتها ونظام قيمها ونمط حياتها ونتاجاتها، المميز الرئيسي للحقبة التي سادت فيها. فالحضارة الرائدة، إذن، هي الأكثر عصرية، الأكثر قوة، والأكثر معرفة من كل الحضارات السابقة والمعاصرة لها، ولهذا فهي تمثل روح العصر الذي تسود فيه، وهذا يوفر لنا المقياس النسبي لظاهرة العصرية. فإذا اعتمدنا هذا المقياس ـ مقياس الحضارة الرائدة

ـ تصبح عملية التحديث الكلية عملية تاريخية تحمل فيها الحضارة الرائدة لكل حقبة زمنية مقاييس العصرية لباقي العالم في الوقت التي تسود فيه. وتبعا لذلك يكون تاريخ عملية التحديث الكلية ممثلا بتاريخ الحضارات العالمية الرائدة، فتواليها يعطينا فكرة عن مسار وماهية تطور الانسان عبر العصور.

أما عملية التحديث الجزئية، وهي الرافد الرئيسي لعملية التحديث الكلية، فتعبر عن المحاولات التحديثية التي تجري خلال كل حقبة زمنية على حدة. ففي كل عصر من العصور يوجد نوعان من المجتمعات: المجتمعات المتفوقة، وهي المجتمعات المنضوية تحت لواء الحضارة الرائدة لذلك العصر، ولذلك فهي المجتمعات الأكثر عصرية ضمن جميع مجتمعات ذلك العصر، والمجتمعات الأقل تفوقا، وهي المجتمعات التي تقبع خارج نطاق الحضارة الرائدة المعاصرة، مما يؤثر سلبيا على مقدرتها على التفاعل مع البيئة ويجعلها أقل عصرية من مجتمعات تلك الحضارة، وبما أن الحضارة الرائدة عالمية في توجهها، فمن المؤكد أن تدفع نزعتها العالمية مجتمعاتها للتوسع وايصال تأثيرها إلى جميع من لم يتأثر بها. وعلى هذا الأساس تتعرض المجتمعات الأقل تفوقا لتأثيرات الحضارة الرائدة المعاصرة ضمن مواجهة حضارية تفرض على هذه المجتمعات أن تختار بين أمرين: فإما أن تحاول أن تستوعب ما لدى الحضارة الرائدة من تراكم معرفي ومقدرة على التحكم بالبيئة، مما يتيح لها الفرصة لأن تشارك المجتمعات المتفوقة في حضاراتها، أو حتى أن تقوم بمنافستها بهدف إحراز تقدم عليها وتطوير حضارة رائدة جديدة تحل مكان الحضارة الرائدة المعاصرة، وإما أن تأنف من الاستيعاب، لمشقاته ولما يتطلبه من جهد ذاتي ووقت طويل، وتستبدل به الركون إلى استهلاك متنام ـ وفي معظم الأحيان غير مقنن ـ لنتاج هذه الحضارة في محاولة خثيثة للظهور بالمظهر العصري، الأمر الذي يكرّس تخلفها وينمي تبعيتها للمجتمعات المتفوقة. أما الخيار الأول فهو أساس عملية التحديث الجزئية الحقيقية لأنه يقوم على أساس تفعيل القدرات الذاتية للمجتمع وتوظيفها لتحقيق تقدمه. أما الخيار الثاني فهو الطريق لعملية تحديث مزيفة لأنه يهمل القدرات الذاتية ولا يستهدف تفعيلها، وإنما يعتمد بالأساس على مبدأ التقليد المفرغ من الاستيعاب والابداع، ولهذا يكون مردوده في الغالب سلبياً على المجتمعات التي تختاره مسارا لها.

ويجب الانتباه في عملية التحديث الجزئية إلى أن الحضارة الرائدة لأي حقبة زمنية تبقى الأكثر عصرية ما دامت المجتمعات المنضوية تحت لوائها قادرة أكثر من غيرها على الاستمرار في التفاعل مع البيئة، بما يتضمنه ذلك من تطوير للمعرفة المادية على التحكم بالبيئة. فإذا تم السبق في هذا المجال للمجتمعات الأقل تفوقا فإن هذا يعني حدوث نقلة حضارية تتمثل ببداية أفول الحضارة الرائدة السائدة في ذلك العصر وبداية بزوغ حضارة رائدة جديدة تفوق سابقتها في معرفتها المادية وقدرتها على التحكم بالبيئة[٥]. أما توالي النقلات الحضارية فيمثل، كما أسلفنا، عملية التحديث الكلية. فكل عصر من عصور التاريخ الإنساني يتميز بحضارة

رائدة، وكل نقلة من حضارة رائدة إلى أخرى تعني انتهاء وبداية عصر آخر. وبالطبع، فإن كل نقلة حضارية تعني تقدما في المعرفة الانسانية التي بواسطتها تزداد إمكانية تفاعل الانسان مع بيئته واستخدامها لخدمة الانسانية. ففي حين كانت الحضارة الاسلامية الرائدة، ومن قبلها حضارات رائدة أخرى كاليونانية والفارسية والرومانية، تمثل عصرية الوقت التي كانت متألقة فيه، نجد أن الحضارة الغربية تمثل عصرية وقتنا الحاضر، فهي نتاج جهد الانسان المتراكم في تطويره للمعرفة ومحصلة لما سبقها من حضارات رائدة. فقواعد الحضارة الغربية، كما يؤكد وليام بوزنبروك (William J. Bossenbrook) «ارسيت من قبل تشكيلات حضارية سابقة مثل الشرق القديم، الرومانية ـ اليونانية، ومسيحية القرون الوسطى، وان كل واحدة من هؤلاء كانت تكوينا مستقلا ووريثا لماضيها... وكل لعبت دورا خاصا في تشكيل التكوين الذي يسمى الآن بالحضارة الغربية»[٦].

أما كارا دي فاكس (Carra de Vaux) فيؤكد من جانبه على أن تقدم المسلمين المعرفي في مختلف المجالات كان سببا رئيسيا ومباشرا وراء تحفيز القدرات الأوروبية على استقاء المعرفة والنهوض بها في عهد النهضة الأوروبية[٧]؛ أي أن الحضارة الغربية لم تتطور من العدم، وإنما أعتمد الغربيون في تشكيلها على سابقاتها من الحضارات، حيث نهلوا منها نتاج تراكم المعرفة الانسانية، وما أدت إليه من تنامٍ في قدرة الانسان على التحكم بالبيئة، فكانت لهم الأساس الذي شيدوا عليه لبنات حضاراتهم الرائدة الحالية.

ما تعنيه النقلات الحضارية التي تميّز التاريخ الانساني وتشكل الأساس لعملية التحديث الكلية هو أن الحضارة الرائدة، أي حضارة رائدة، لا بد وأن تستسلم ـ مهما طال أمد سيادتها وتبوئها مركز الريادة العصرية ـ وفي وقت ما لقوى حضارة رائدة جديدة تأخذ مكانها. وبمراجعة التاريخ الانساني نجد في توالي الحضارات الرائدة، كاليونانية والرومانية والفارسية والاسلامية، خير دليل على صحة هذه المقولة، ودراسة هذا التاريخ تبيّن بوضوح أن كل الحضارات الرائدة السابقة سادت ثم بادت، وتظهر عدم وجود حضارة رائدة واحدة استطاعت الاستمرار إلى ما لانهاية.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن الحضارة الغربية لا تشكل بالضرورة نهاية الحضارة الانسانية كما يدعي العديد من المختصين في مجال التحديث ممن سيرد ذكرهم لاحقا. فامكانية زوال هذه الحضارة في المستقبل واستبدالها بحضارة رائدة جديدة هي إمكانية واردة، وذلك لأن عملية التحديث الكلية عملية مستمرة باستمرار تفاعل الانسان مع البيئة. فكما أن المجتمعات الغربية استطاعت في فترة سابقة أن تخوض عملية تحديث جزئية استقت خلالها تراكم معرفة الانسان وقدرته على التحكم بالبيئة من العرب، الذين شكلوا المجتمع المتفوق في حينه، وتمكنت بجهدها وإبداعها من تطوير ما استقته حتى تفوقت على مصدرها واستطاعت إحراز نقلة حضارية تمثلت بإقامة حضارتهم الرائدة الجديدة التي حلت مكان

الحضارة الإسلامية الرائدة، فإن بالإمكان أن تقوم بعض من المجتمعات «النامية»، وهي المجتمعات الأقل تفوقا في هذا العصر، بنفس الخطوات وتستطيع إحراز التفوق خلال خوضها لعملية التحديث الجزئية، وتتمكن بذلك من تشكيل أسس حضارية رائدة مستقبلية تحل مكان الحضارة الرائدة المعاصرة. وعلى كل الأحوال، يثبت تاريخ عملية التحديث الانساني الكلية إمكانية حدوث هذا التطور في المستقبل، خاصة وأن النقلات الحضارية السابقة تمت على النحو نفسه.

تستطيع «الدول النامية» أن تستخلص من اضطرادية عملية التحديث الكلية أن بمقدورها التحرر في عملية تحديثها الجزئية من التبعية المفروضة عليها للدول الغربية المتقدمة. فمع أن مجتمعات الحضارة الغربية تحاول جاهدة، وعلى الصعيدين العملي والنظري، حصر عملية تحديث «الدول النامية» في اتجاه يكرس تبعيتها واعتمادها على الغرب، وذلك بتشديدها على إبراز فكرة التفوق الغربي الذي لا يمكن منازعته، وحثّها «الدول النامية» على اتباع النموذج الغربي للتحديث الذي يضمن أن «نمو» هذه الدول لايمكن أن يتخطى أسس نموذجه، الأمر الذي يكفل لمجتمعات الحضارة الغربية استمرار التفوق المطلق على غيرها من المجتمعات، إلا أن «الدول النامية» تمتلك خيارا يكسر طوق هذه التبعية المكرّسة لتخلفها، فهي تستطيع أن تقوم بعملية تحديث جزئية حقيقية تحقق من خلالها فهم واستيعاب ما تراكم لدى الحضارة الرائدة المعاصرة من نتاج تفاعل الانسان مع البيئة، وأن تحاول استخدام وتطوير هذه التراكمات بما يمكنه أن يحقق نقلة حضارية جديدة تستطيع هذه الدول من خلالها أن ترسي أسس إقامة حضارة رائدة جديدة تخلف الحضارة الرائدة المعاصرة وتتفوق عليها. وبالطبع، لا يمكن أن تقوم «الدول النامية» بهذه العملية، ولن تستطيع تحقيق النقلة الحضارية، بمنأى عن الحضارة الغربية، فهذه هي الحضارة التي يجب اكتساب المعرفة والمقدرة على التحكم بالبيئة منها. ولا يمكن تخطيها إلا بعد مساواتها في هذه المعرفة والقدرة[٨]. وعلى العموم، فإن وجود مثل هذا الخيار يفتح المجال أمام «الدول النامية» لتفعيل قدراتها الذاتية والاعتماد عليها في تحديث نفسها، ويزيل عنها غمامة الاعتماد على خبرات الغير في تحقيق عصرية مظهرية خالية من مضمون الحداثة.

إذا قمنا بمراجعة الكتابات الحالية المتخصصة في حقل التحديث، ومعظمها غربي المصدر، نجد إهمالا شبه كامل لعملية التحديث الإنساني الكلية وتركيزا كبيرا على عملية التحديث الجزئية التي تخوضها «الدول النامية» في وقتنا الحاضر، وكأن هذه العملية الجزئية ليست جزءاً ورافداً رئيساً لعملية التحديث الكلية. يهدف إهمال تلك العلاقة الأساسية التي تربط عمليتي التحديث ببعضهما، وهو إهمال متعمد، إلى تجاهل التنويه بإمكانية قيام حضارة رائدة مستقبلية تتفوق على الحضارة الغربية المعاصرة وتحتل مكانها، وذلك كي تنحصر عملية

تحديث «الدول النامية» بالنموذج الغربي فقط، ولا تتعداه بالبحث عن مناهج أخرى تنافسه وقد تتخطاه وتتفوق عليه.

والغرض الأساسي من وراء ذلك هو الابقاء على «الدول النامية» نامية إلى الأبد، فاعتمادها في تحديث نفسها على النموذج الغربي يربط مصير هذه العملية بما تمنحه إياها المجتمعات الغربية، وبالطبع لا تمنحها هذه إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها لها. إن ما يدفعنا إلى هذا الاعتقاد هو إصرار الكثيرين من ذوي الاختصاص الغربيين على قصر عملية التحديث في أبحاثهم على الغربنة، ونفي البحث في إمكانية وجود أي بديل آخر لتحديث «الدول النامية».

فمن جهة، نجد أن العديد من هؤلاء المختصين يوافقون على أن ظاهرة العصرية مرتبطة ارتباطا مباشرا بقدرة الانسان على التفاعل مع البيئة. ففي حين أن سيرل بلاك (C.E.Black) يعتقد بأن عملية التحديث تعكس «الزيادة المرافقة للثورة العلمية في معرفة الانسان والتي سمحت له بالتحكم في البيئة»[٩]، نجد أن ديفيد آبتر (DAvid Apter) يؤكد من جهته بأن العصرية تعني «رؤية الحياة كبدائل، أفضليات، وخيارات» ويقول بأن «إمكانية التحكم بالبيئة تزيد من قدرة الانسان على انتقاء خيارات شخصية، أخلاقية، واجتماعية»[١٠]. فزيادة التحكم بالبيئة بالنسبة لآبتر تزيد من عصرية الانسان، وبينما يعتقد دانكوارت رستو (Dankwart Rustow) بأن هدف التحكم بالبيئة، والذي يعتبر أساسا لعملية التحديث، يمكن أن يتحقق من خلال «زيادة التعاون بين الناس»[١١]، يقترح ماريون ليفي (Marion Levy) استخدام مصادر غير حية لاستحداث الطاقة ويؤكد على ضرورة استخدام الأدوات لمضاعفة جهد الانسان في سبيل زيادة تحكمه بالبيئة[١٢].

أما من جهة أخرى فنلاحظ بأن هؤلاء المختصين يتفقون، على الرغم من إيمانهم بفكرة ارتباط ظاهرة العصرية بالمقدرة على التحكم بالبيئة، في اعتبار عملية التحديث في المجتمع الانساني عملية تاريخية عامة ابتدأت بظهور الانسان واستمرت باستمرار محاولاته التفاعل مع البيئة المحيطة به واستخدامها لخدمة منافعه. مرجع هذا التناقض الواضح في معظم الكتابات الغربية في حقل التحديث هو اعتبار أن عملية التحديث ابتدأت مع بداية تبلور أسس الحضارة الغربية، واقتصرت على المنهاج الذي تطورت من خلاله النظم السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية السائدة في الغرب، وكأن الانسان لم يبدأ في التفاعل مع البيئة إلا منذ بداية تبلور أسس الحضارة الغربية، فالبرغم من إيمان دانكوارت رستو المذكور آنفا بأن التحكم بالبيئة هو أساس عملية التحديث، نجده يؤكد بأن هذه العملية «بدأت في أوروبا أثناء عصر النهضة، وامتدت إلى ما وراء البحار مع ابتداء التوسع الأوروبي»[١٣]. ويدعم س. ايزنستادت (S.N.Eisenstadt) هذه الفكرة في كتاباته فيذكر بأن عملية التحديث «هي التغير نحو تلك الأشكال من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطورت في أوروبا

الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، حين ابتدأت عندئذ بالامتداد إلى البلدان الأوروبية الأخرى، وفي القرن التاسع عشر والعشرين امتدت إلى بلدان أميركية جنوبية، آسيوية، وأفريقية»(١٤).

يقدم لنا كل من رأي رستو، وآيزنستادت مثالاً جلياً على عدم وجود تمييز واضح عند الكثيرين من المختصين في موضوع التحديث، خاصة الغربيين منهم، وبين الغربنة والتحديث كعمليتين تاريخيتين منفصلتين. فالعمليتان من ناحية تاريخية بالنسبة لهم متلازمتان، أو بالأحرى تشكلان عملية واحدة فقط. ومما يثير الاهتمام بهذا الشأن اعتبار هؤلاء المختصين أن النقلة النوعية في المعرفة الانسانية والتي استطاع الأوروبيون تحقيقها في عصر نهضتهم كانت الأولى من نوعها في التاريخ الانساني، وأنها هي النقلة الوحيدة التي مكنت الانسان من بسط نفوذه على البيئة.

وقد ارتأى هؤلاء في نظرتهم هذه أن يتناسوا أن المعرفة الانسانية مرت عبر العصور المختلفة بنقلات نوعية عبرت عن مجمل التحولات في نمط حياة الانسان وعن التطورات التي طرأت على سبل إنتاجه في أوقات متفاوتة، ولم يعتبر هؤلاء المختصون أن النقلات المعرفية عبر العصور كانت ركائز أساسية اعتمد عليها الغرب في إحداث نقلته الجديدة في المعرفة الانسانية. وبمعنى آخر تناسى هؤلاء بأن تفاعل الانسان مع البيئة ابتدأ منذ وجد الانسان، وأن التحكم بالبيئة ـ الذي يعزون بدايته لعصر النهضة الأوروبي ـ ما هو إلا حلقة متطورة من مسيرة الانسان الطويلة في تفاعله مع بيئته، وما يثير الاهتمام، بالفعل، في هذه النظرة الغربية هو ليس كونها مغلوطة تماما، ولكن كونها جزئية منتقاة للتاريخ الانساني هدفها المحافظة على استمرار هيمنة النفوذ الغربي على بقية العالم.

فالادعاء بأن الغرب عصري في وقتنا الحاضر هو ادعاء صحيح وواقعي وليس لدينا أي دليل علمي يدحضه. ولكن الادعاء بأن التاريخ الانساني لم يشهد عصرية قبل ظهور الحضارة الغربية هو ليس فقط ادعاء خاطئا، وإنما إدعاء مغرض لا يخلو من أن تكون له أهداف مريبة(١٥).

إذا كانت عملية التحديث تهدف إلى التفاعل مع البيئة واستخدامها للرقي بالحياة الانسانية، فإن التاريخ قد شهد تطور عدة حضارات سابقة حاولت جاهدة، وبقدر استيعابها وتطويرها للمعرفة الانسانية التراكمية، استخدام البيئة لهذه الغاية، ونجحت بذلك ضمن المعطيات التاريخية التي وجدت فيها وبقدر الامكانيات التي أتيحت لها. وفي الحقيقة، مثلت كل حضارة من تلك الحضارات الرائدة عصرية عصرها، فالحضارة الاسلامية كانت الأكثر عصرية قبل تطور الحضارة الغربية، وقبل ذلك كانت هناك الحضارات اليونانية والرومانية والفارسية والتي مثل كل منها عصرية الحقبة الزمنية التي سادت فيها.

هذه النقطة ليست واضحة في معظم الكتابات الغربية المتعلقة بالتحديث والتي ترى عصرية الغرب بدون سوابق، وكأن العالم لم ير أي نوع من العصرية سوى الغربية. فعملية التحديث أقدم من عملية الغربنة من ناحية تاريخية، وما الأخيرة إلا طور من أطوار الأولى والتي قد تتبع بأطوار أخرى في المستقبل. كذلك فإن هذه الكتابات لا تعير اهتماما كافيا لمعالجة العصرية كظاهرة عالمية (universal) تختلف مواصفاتها باختلاف الزمان والمكان وبمقدار تمكن الانسان من زيادة استخدامها للبيئة لخدمة مصالحه.

لقد أوجدت النظرة الغربية السائدة، إن العصرية الغربية هي العصرية الوحيدة التي استطاع الانسان أن يكونها، وهما بأنه لن يكون هناك عصرية غيرها في المستقبل. وما يثير القلق في هذه النظرة هو إيمانها بأن الغرب هو الوحيد القادر على استنفاد حدود العصرية مما يعني مقدرة المجتمعات الغربية، دون غيرها، على التحكم الكامل في البيئة. كذلك فإن هذه النظرة تترك انطباعا قويا بأن عملية التحديث قد تكللت بالنجاح التام، أو على الأقل بأنها في طور تكللها بهذا النجاح، في الغرب. ومن هذا المنطلق نجد أن معظم المختصين بدراسة موضوع التحديث لايعيرون التطور الجاري حالياً في المجتمعات الغربية اهتماماً كافياً، ولا يعتبرون هدا التطور جزءاً من عملية التحديث، وإنما يعتبرونه هدفا تقتدي به الدول غير الغربية الراغبة في خوض غمار التجربة التحديثية. وهنا تكمن العلة، وبالحقيقة التعارض، فمعظم الكتابات الغربية في موضوع التحديث تعتبر الغربنة هي عملية التحديث من جهة، ومن جهة أخرى، تستثنيها تماما من العملية التاريخية والمستمرة للتحديث الانساني الشامل، وذلك بالتغاضي عن اعتبار التطور الجاري في الدول الغربية جزءا من هذه العملية. ولهذا تنحصر عملية التحديث، أو على الأصح الغربنة في رأي المختصين الغربيين، بكونها عملية تقتصر فقط على الدول غير الغربية، وبأن هدفها الأساسي يقتصر على لحاق هذه الدول «المتخلفة» بالدول الغربية «المتقدمة». وفي هذا السياق يؤكد ادوارد شيلز (Edward Shils)، على سبيل المثال، أنه حتى تصبح الدول غير الغربية عصرية فإن عليها أن تصبح مستقلة، ديمقراطية، علمية في نظرتها للتحديث، ومتطورة اقتصاديا. أي أن نجاح هذه الدول في تحديث نفسها مرهون بقدرتها على التغير طبقا لمواصفات النموذج الغربي، أو بالأحرى مرهون بقدرتها على أن تصبح غربية[١٦]. يؤدي هذا التركيز على الغربنة كرديف للتحديث إلى إفقاد عملية التحديث الجزئية لمحتواها وأهدافها العامة. ويحرمها من الديناميكية التي تمتعت بها عبر العصور السابقة ومكنتها بأن تشكل الرافد الأساسي للتطور في عملية التحديث الكلية.

يعتقد علي مزروعي (Ali Mazraui) من خلال تحليله للنظريات الغربية المتعلقة بموضوع التحديث بأن التعالي الغربي هو السبب الكامن وراء حصر عملية التحديث في الدول غير الغربية فقط. ففي حين يصر المفكرون الغربيون على وجوب تقليد الدول غير الغربية للعصرية الغربية، نجدهم يعزفون عن اعتبار هذه العصرية جزءا متأثرا بالعملية التحديثية التي يقوم

بها الانسان باستمرار، ويرفضون فكرة إخضاع عملية التحديث الغربية نفسها لمبدأ التحليل النقدي. ويؤكد مزروعي في معرض تعليقه على هذا الرفض بأن النظرة الغربية للتحديث تعكس «الفخر العرقي الثقافي» للغربيين، ويعتقد بأن هذا الفخر يستمد أساسه من النظرية الداروينية في علم الاجتماع(١٧). وإضافة لهذا التعليل يجب أن لا نغفل، بالطبع، عن تأكيد الدور الذي يلعبه العامل المصلحي في التحكم بالنظرة الغربية للتحديث وفي توجيهه لها. فرفض الغربيين إخضاع عملية تحديثهم للنقد والتحليل، وتركيزهم - بالمقابل - على إخضاع عملية تحديث «الدول النامية» لنموذجهم لا ينبثق فقط عن «فخرهم العرقي الثقافي» وإنما يتعداه إلى ضمان الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية في هذه الدول، وذلك بالتأكيد على استمرارية تبعيتها لهم، ومن هذا المنطلق المصلحي تصبح العلاقة التي تربط الدول المتفوقة بالدول الأقل تفوقا علاقة «المركز بالأطراف»، حيث تفقد «دول الاطراف»، وهي «الدول النامية» قدرتها على حرية التحكم بتطورها، فيصبح هذا التطور هامشيا مرهونا بما تسمح به «دول المركز»، وهي الدول الغربية(١٨).

أدى اقتصار عملية التحديث على الغربنة في معظم دراسات التحديث إلى تركيز جهود الباحثين - بقصد أو بدون قصد - على اكتشاف ووصف الطرق والوسائل التي تساعد الدول غير الغربية كي تصبح «غربية». وقد نجم عن هذا التركيز ظهور نزعة قوية لدى العديد لتحديد مراحل (Stages) تطويرية تبتديء بالمرحلة التقليدية وتنتهي بالمرحلة العصرية. هذه المراحل، كما تبين الدراسات، متتابعة ويتم على أساسها تصنيف الدول من ناحية مدى تطورها، وكأن العصرية طريق عليها إشارات تظهر للمسافر مدى قربه أو بعده عن المحطة النهائية. وكما هو متوقع، أدى التركيز على تحديد هذه المراحل بالباحثين إلى حث الدول «النامية» المهتمة بتحديث نفسها، والتي اعتبرت من قبلهم بأنها تعيش ضمن المرحلة التقليدية، للخوض في غمار التجربة التحديثية على أساس أن تمر بهذه المراحل شبيهة - ولو مظهريا - بالدول الغربية التي اعتبرت قمة العصرية والمثال الذي يحتذى لتحقيق تطور الدول «النامية». فعلى سبيل المثال، يقوم والت رستو (W.W.Rostow) بتقسيم عملية التطور الاقتصادي للمجتمعات إلى خمس مراحل ويفترض أن انتقال المجتمعات عبر هذه المراحل هو أمر تلقائي(١٩). أما في مجال التنمية السياسية فنجد أن أ. اورجانسكي (A.F.K.Organski) يقسم عملية التطور السياسي إلى أربع مراحل متتالية(٢٠)، في حين يقوم لوشان باي (Lucian Pye) بتحديد مفهوم التنمية السياسية عن طريق استخدام عشرة مؤشرات استقاها من النموذج الغربي للتحديث(٢١). وفي نفس المجال، يقوم جبرائيل الموند (Gabriel Almond) و.ج. باول (G.Powell,Jr.) بتصنيف النظم السياسية من ناحية تطويرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، كل واحدة منها مقسمة إلى عدة نظم سياسية(٢٢). ولكن نتيجة للنقد الشديد الذي تعرض له تصنيفهما على اعتبار أنه «منحاز ثقافيا»(٢٣) للغرب وذلك لأن النظام الديمقراطي - الليبرالي

الأمريكي يظهر فيه على رأس قائمة النظم السياسية الأكثر تطورا، قام الكاتبان بتعديل هذا التصنيف في طبعة جديدة من كتابهما قاما فيها بتصنيف النظم السياسية إلى ست مجموعات جديدة[٢٤]. ومع أن الكاتبين حاولا تلافي التحيز السابق في هذه الطبعة الجديدة، إلا أنهما قاما بالتصنيفات الجديدة على أساس وجود مراحل متتالية للتطور السياسي[٢٥].

يتضمن افتراض الباحثين الغربيين الشائع بوجود مراحل تطويرية ايحائين سلبيين: أولهما، أن عملية التحديث عملية خطية (Linear) وعمودية (Vertical). لتبسيط معنى ذلك يمكن تمثيل هذه العملية بسلّم تحتل أسفل درجة فيه المجتمعات «التقليدية النامية»، بينما تقبع على أعلى درجة فيه المجتمعات «الغربية المتقدمة»، وتمثل الدرجات الوسطى مراحل التحديث.

هذا الايحاء سلبي وخاطىء في آن واحد لأنه يبسط عملية التحديث بجعلها عملية ميكانيكية تعتمد على الانتقال التلقائي الاضطرادي من مرحلة إلى أخرى حتى الوصول إلى مرحلة العصرية، مما يعطي «الدول النامية» أملا تفاؤليا بحتمية وصولهم للمرحلة العصرية في حال اتباعهم النموذج الغربي للتحديث.

في الواقع، عملية التحديث أكثر تعقيدا من كونها عملية اضطرادية متفائلة فقط تسير باتجاهين، إلى الجهة التقليدية أو إلى الجهة العصرية، وذلك تبعا للقوى الموجودة والفاعلة في المجتمع؛ أي أن عملية التحديث ليست بالضرورة عملية اضطرادية في الاتجاه الايجابي، ففي مجال التطور السياسي مثلا يؤكد مصطفى كامل السيد أن الأحداث في المستعمرات السابقة «لا تتطور على نحو مماثل للتجربة التاريخية التي عرفتها البلدان الغربية، وعلى العكس من ذلك فقد أصبح هناك إدراك متزايد بأن هذه البلاد قد تعرف الركود السياسي أو حتى العودة إلى الوراء بدلا من استمرار تطورها السياسي»[٢٦]. ويجب التشديد هنا على أن «العصرية» و «التقليدية» هما ظاهرتان نسبيتان وليس من الضروري أن تكونا متضادتين، بل على العكس نجد أنهما تجتمعان في كل مجتمع من المجتمعات.

يلاحظ فرد ريجز (Fred Riggs) وجود هذا الايحاء السلبي والخاطىء في معظم الدراسات الغربية المتعلقة بالتحديث وينتقده بشدة، حيث يؤكد بأن «العصرية» و «التقليدية» ظاهرتان موجودتان في كل المجتمعات لكن بنسب متفاوتة[٢٧]. أما الاعتراض الذي يقدمه صموئيل هنتنغتون (Samnel Huntington) فيتركز على أن هذا الايحاء يلغي الفكرة السائدة بأن «التقليدية والعصرية هما مرحلتان من المراحل التاريخية»، ويجعل منهما «بداية ونهاية التاريخ»[٢٨].

أما الايحاء الثاني الذي يتضمنه افتراض وجود مراحل تطويرية فينبه له جوزيف جسفيلد (Joseph Gusfield) حين يؤكد بأن نظام المراحل التطويرية «يضع التقليدية والعصرية كأضداد. وهذه أيديولوجية ضد التقليدية، فهي تتناسى ضرورة الماضي للحاضر والطرق

العديدة التي دعمه فيها، خاصة في مجال القيم والشرعية السياسية»[٢٩]. وفي الحقيقة يمكن اعتبار هذا الايحاء أشد خطورة من سابقه لأنه مبني على حكم قيمي (Value Judgement) متحيز ضد ظاهرة التقليدية. يؤدي هذا التحيّز إلى نقد ونبذ كل ما هو قديم، حتى ولو كان مفيدا للمجتمع، في حين يتم الترويج لكل ما هو جديد، بغض النظر عن المساوىء التي قد ينضوي عليها، ولهذا - بالطبع - نتائج سلبية على حقل التحديث الذي اعتبر حقلا أكاديميا مغرضا يروج للهيمنة الغربية من خلال ترويجه لكل ما هو جديد.

وإلى جانب هذين الايحائين نجد بأن اعتبار المجتمعات الغربية الأكثر عصرية ووضعها على رأس السلم التحديثي قد أدى إلى ظهور ميل قوي لدى معظم المختصين بالموضوع للحكم على محاولات التحديث في العالم غير الغربي من خلال استعمال متغيرات (Varialbes) منبثقة عن التجربة الغربية. أما الأسس التي ترتكز عليها هذه المتغيرات فهي التركيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية، والتي أصبحت تمثل النماذج التي يجب أن يحتذي بها كل من يريد أن يصبح عصريا. وتبعا لذلك يتم الاعتماد في قياس عصرية المجتمعات غير الغربية على مؤشرات (Indicators) ملموسة تشير إلى وجود، أو إلى عدم وجود، هذه المتغيرات فيها.

تشتمل معظم دراسات التحديث على متغيرات شائعة الاستعمال مثل التمدن (urbani-zation)، التصنيع (industrialization)، التعليم (education)، الرفاه الاجتماعي (social wel-fare)، والديمقراطية (democracy). أما المؤشرات التي تستخدم للدلالة على هذه المتغيرات فهي متنوعة: لقياس المدنية تستعمل مؤشرات مثل نسبة سكان المدن للريف، وعدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن حد معين: عشرين الفا مئة الف من السكان. لقياس التصنيع يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد المصانع في الدولة، مقدار إنتاجها العام، ونسبة العمال الصناعيين للعدد الاجمالي للقوة العاملة. أما بالنسبة للتعليم فيتم التركيز على مؤشرات منها عدد المدارس في الدولة، نسبة الطلبة للعدد الاجمالي لمن هم في سن التعليم، ونسبة الأمية. لقياس الرفاه الاجتماعي تستعمل مؤشرات عديدة مثل نسبة عدد الأسرّة في المستشفيات، نسبة عدد السيارات للسكان، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية. أما الديمقراطية فمؤشراتها كثيرة، منها وجود معارضة سياسية، برلمان، تعدد الأحزاب السياسية، حرية الصحافة وتعدد الجرائد في البلد.

تعاني هذه المؤشرات المستعملة من مشاكل عديدة أهمها أنها تحوّل عملية التحديث إلى عملية ميكانيكية بحتة، وهي العملية التي يجب أن تكون ديناميكية، لأنها تركز على قياس مظاهر العصرية وليس على قياس مضمونها. فالدولة التي تظهر بمظهر غربي تعتبر عصرية،

بغض النظر عما إذا كان هذا المظهر يعكس أسسا للعصرية راسخة في المجتمع أو أنها مجرد استيرادات من الخارج هدفها الايحاء بأن البلد قد أصبح عصريا.

للتوضيح، دعنا نلتفت قليلا إلى معظم الدول النفطية التي تعطينا مثالا صارخا يوضح عدم فعالية المؤشرات المستعملة في قياس عملية التحديث، فقد استطاعت هذه الدول، بعوائدها الضخمة من تصدير النفط، أن تبتاع نتائج العصرية الغربية وبهذا أصبحت - إذا اعتمدنا على المؤشرات آنفة الذكر - عصرية، أو على الأقل في طريقها لتصبح عصرية. نلاحظ في هذه الدول أن معدل دخل الفرد هو من أعلى المعدلات في العالم، ونجد أن نسب سكان المدن إلى الريف وعدد الأسرّة في المستشفيات وعدد السيارات إلى عدد السكان مرتفعة. كما ونجد اهتماما متزايدا بالتعليم وحتى بالتصنيع.

تظهر معظم دول النفط للوهلة الأولى وكأنها عصرية لأن المؤشرات المستعملة كمقاييس تهتم بمظاهر العصرية وليس بمضمونها. إذا ما أخذنا المضمون بعين الاعتبار نجد أن غالبية هذه الدول ليست في الحقيقة عصرية. السبب الرئيسي الذي يدفعنا إلى مثل هذا الاعتقاد هو أن الانسان في هذه الدول، وهو الأساس في عملية التحديث، لا يزال بعيدا كل البعد عن كونه عصريا. في مراجعته «للتطور العصري في الخليج العربي»، يؤكد واصف عبوشي على أن التطور الذي حدث في هذه الدول النفطية «اشترته الأموال ولم يكن نتيجة قوة عناصرها التطورية (الانتاجية) الداخلية، لذلك فهو يعتبر التقدم في هذه الدول «مادي ومحض لا تدعمه النوعية الانسانية العصرية ولا الثقافة العصرية التي تنسجم معه، أي أنه تطور مستورد»[٣٠]. فالحديث في هذه الدول أخذ مجراه على البيئة أكثر منه على الانسان، حيث استوردت كل مظاهر العصرية الغربية استيرادا أتاحته أموال النفط. وبالطبع، يمكننا التخيل ماذا سيحدث إذا ما نضب النفط من هذه الدول ولم تعد قادرة على شراء خدمات الأجانب ونتاج العصرية الغربية.

يجب التأكيد هنا على أنه إذا لم يستطع المجتمع تطوير وإنتاج مظاهر عصريته بنفسه فإن هذه العصرية في الغالب ما تكون مزيفة. إن إحصاء عدد السيارات في بلد معين، عدد الأسرّة في مستشفياته، عدد السكان في مدنه، أو الاستفسار عن وجود برلمان وأحزاب سياسية فيه لا تستطيع بالضرورة تعريفنا بمدى عصرية البلد. يعود ذلك إلى أن السيارات والأسرّة الموجودة قد تكون من إنتاج بلد آخر ومستوردة استيرادا، وقد تكون النهضة المعمارية في المدن من تصميم وتنفيذ شركات أجنبية، وكذلك يمكن أن يكون حال المصانع. وحتى الأحزاب السياسية، إن وجدت، قد تكون مجرد أطر مفرغة تماما من أي مضمون سياسي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه «الأدلة» عاجزة تماما عن توفير طريقة علمية للمقارنة بين عصرية الدول المتخلفة، حيث من الممكن أن يكون البلد المتوفر به سيارات وأسرّة مستشفيات أكثر،

وأحزاب سياسية عديدة وبرلمان، أقل عصرية من بلد اخر لا يتوفر فيه ما لدى الأول. وذلك لأن المقاييس التي أخذت بعين الاعتبار قد تكون خاطئة ولا تعكس بالضرورة عصرية أهل البلد ومدى تقدمهم الحقيقي.

يحوّل اهتمام معظم المختصين الغربيين بمظاهر العصرية وليس بمضمونها عملية التحديث إلى عملية تقليد خالية تماما من الابداع. فما على المجتمع الذي يريد أن يكون متطورا ـ حسب المفهوم الغربي للتحديث ـ إلا أن يظهر بالمظهر الغربي. حتى ولو لم يستوعب أسس وقيم الحضارة الغربية. وحتى يتم تحقيق التغير بالمظهر ما على المجتمع الراغب في التحديث إلا نقل نتاج الحضارة الغربية عن طريق شرائه. وبالتأكيد، يؤدي التركيز على النقل والتقليد إلى التبعية المطلقة من قبل الدول المهتمة بتحديث نفسها للدولة الأكثر عصرية منها. وهذا، بالطبع، يحول دون استقلالية «الدول النامية» في معظم المجالات لأنها تصبح معتمدة اعتمادا شبه كامل على الدول المتقدمة التي تبتاع منها مظاهر عصريتها. ونلاحظ في وقتنا الحاضر أن التركيز على التقليد كان له أثره على المسؤولين عن عملية التحديث في الكثير من «الدول النامية»، فقد انشغل معظمهم بنقل مظاهر العصرية الغربية دون الاهتمام بتطوير المرتكزات الأساسية لتحقيق هذه العصرية ذاتيا.

ومن الأمثلة على هذا نجد أن الاهتمام في عملية التحدي السياسي بمصر، عندما كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار البريطاني، كان منصبا على إظهارها بمظهر غربي «متقدم» بدون الاهتمام بأماني وحاجات الشعب المصري. فالنظام البرلماني المصري، كما يصفه أحد الكتاب، «استورد في علبة، جاهزا وقابلا للاستعمال، بدون حتى وجود إرشادات عن كيفية عمله». ويضيف الكاتب أن هذا النظام «لم يأت كرد على مطلب أو حاجة للشعب المصري، ولم يحظ بتأييد أي فئة قوية أو بدعم أي جماعة محددة»[٣١]. كان البرلمان المصري مجرد شكل، أو إطار، بدون أي وظيفة سياسية حقيقية. كان جسما بدون روح تمّ إيجاده ليظهر سطحيا أن مصر متطورة سياسيا.

لا يمكن لعملية التحديث في أي بلد أن تنجح من خلال تغيير المظهر فقط وعدم الاهتمام بالمضمون، وأعني هنا بالمضمون الانسان، فبدون أن يتغير الانسان بثقافته وقيمه حتى يصبح عنصرا تطويريا داخليا تبقى عملية التحديث عملية مظهرية مزيفة وغير كاملة. وحتى يكون التحديث ناجحا يجب أن يؤثر على المجتمع بكل جوانبه، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وبوجه التحديد يجب أن يؤثر على النظام القيمي للمجتمع الذي إذا ما تأثر وتفاعل مع عملية التحديث بقي نجاحها محدودا في أفضل الأحوال، هذا إذا لم تتسبّب في نتائج سلبية على المجتمع. ويجب أن يذكر هنا بأن قوى التغيير لا يمكن أن تنجح في

تحديث أي مجتمع إذا كانت تعتمد على قيم غريبة عن ذلك المجتمع، فحتى يتم التغيير المتكامل يجب أن يستوعب المجتمع القيم التحديثية وأن يتفاعل معها قبل الشروع في عملية التحديث.

إن ما يلزم تطويره لقياس عملية التحديث بمجملها هو التركيز على إيجاد مؤشرات جديدة ليست حساسة للتغيير في المظاهر فقط، وإنما تستطيع الدلالة على التغير الذي يطرأ على النظام القيمي للمجتمع. فالتغير في النظام القيمي للمجتمع هو أساس عملية التحديث وما يتبعه من تغيرات هي نتائج، وعملية التحديث يجب أن تقاس من أساسها وليس بنتائجها فقط.

يؤدي اقتصار عملية التحديث على الغربنة من قبل معظم المختصين الغربيين إلى تقليص المؤشرات المستعملة ـ في الغالب ـ على قياس النتائج وليس الأساس؛ على قياس ما استطاعت المجتمعات غير الغربية استيراده من الغرب وليس على ما استطاعت أن تطوره بنفسها وحتى لو استطاعت هذه المجتمعات تطوير أطر ومناهج فإنها تقاس بالمقارنة مع الغرب «العصري» و «المتفوق» دائما على غيره. باختصار، إن عملية الغربنة غالبا ما تقصر عملية التحديث على التقليد وتصرف النظر عن الابداع كعامل داخلي أساسي للأخيرة.

إضافة لشتى الضغوط الخارجية، العملية منها والأكاديمية، التي تمارس على «الدول النامية» لترغيبها في اتباع النموذج الغربي للتحديث، تقع هذه الدول أيضا تحت وطأة ضغوط داخلية تدفع بها في نفس الاتجاه. فإلى جانب محاولات الغرب المتنوعة والمتكررة لإلحاق «الدول النامية» بها، نجد أن شعوبا كثيرة من هذه الدول تمارس ضغوطا، قد لا تكون مقصودة، على حكوماتها لتدفعها للسير في ركاب الغربنة. فبعد تحقيقها للاستقلال السياسي وجدت معظم حكومات «الدول النامية» الوطنية نفسها في مواجهة مباشرة مع «التوقعات المتنامية» لشعوبها، والتي ظنت بأن الاستقلال سيتبعه تحسن فوري، كماً ونوعاً، على أوضاعها المختلفة. ولتثبيت سلطتها وشرعيتها وتأمين الولاء لها، وجدت هذه الحكومات نفسها ملزمة على العمل لتحقيق طموحات شعوبها.

ومن هذا المنطلق انغمس المسؤولون فيها بخوض عملية تحديث سريعة كان هدفها رفع مستوى المعيشة لسكانها من جهة، وتقليص الفوارق فيما بينها وبين الدول التي كانت تستعمرها من جهة أخرى.

أدت السرعة المتوخاة في عملية التحديث إلى سلب «الدول النامية» حرية الانتقاء بين الخيارات التحديثية المتعددة، واقتصرتها على الغربنة على أساس أنها أسهل وأسرع الطرق للوصول إلى عصرية القرن العشرين. فبدلا من التخطيط المتأني والدقيق لتحديث وتنمية قدراتها الداخلية، وبدلا من العمل على تطوير العنصر البشري فيها ليكون قادرا على إرساء

قواعد حضارة رائدة جديدة تفوق بقدراتها وتحكمها في البيئة الحضارة الغربية المعاصرة، اعتمدت «الدول النامية» على الدول الغربية في عملية تحديثها واعتبرتها مثالا يحتذى به في هذا المجال. وبالطبع، يمكن الاعتماد على الغربنة كمدخل للتحديث إذا كانت تتبع كوسيلة لنقل المعرفة الانسانية المتراكمة لدى الغرب، وهو الأكثر عصرية في وقتنا الحاضر، وتطويرها داخليا بهدف التفوق والابداع الحضاري. ولكن غربنة معظم «الدول النامية» لا تهدف إلى ذلك، وإنما غرضها الرئيسي محصور في تقليد الغرب للظهور بمظهره العصري بسرعة وسهولة.

في الواقع، كان تحقيق العصرية بسرعة أحد العوامل الرئيسية التي جعلت من تقليد الغرب، خاصة تقليد مظاهره، مغريا «للدول النامية». فهذه الدول تحاول جاهدة الوصول في سنوات معدودة إلى ما حققه الغرب في قرون عديدة. ولهذا السبب وجدت هذه الدول أن استيراد مظاهر العصرية أسهل وأسرع بكثير من الدخول في عملية تغيير شاملة في مجتمعاتها. فتغير المظاهر البيئية والمعيشية أسهل بكثير من تغيير الانسان ونظامه القيمي. لهذا نجد أن جل اهتمام هذه الدول منصب على نقل مظاهر الحضارة الغربية وتقليد الشكل الخارجي للعصرية الغربية بدون أدنى اهتمام باستيعاب وقبول الايديولوجية والقيم التي أفرزت هذه الحضارة وعصريتها. ونتيجة لذلك نجد أن التغير الحاصل، نتيجة السرعة في التحديث، هو تغيير يهدف في الأساس إلى إحداث تغييرات مظهرية في البيئة، ولا يهدف إلى إحداث تغييرات جوهرية في مفاهيم الانسان وقيمه.

يجب التنويه هنا إلى أن بعض المجتمعات «النامية» تركز على تحديث المظاهر دون المضمون ليس لمراعاة السرعة في عملية التحديث فقط، ولكن لأنها ترفض الأخذ بالمضمون على أساس أنه يتعارض مع نظمها القيمية السائدة. لهذا تكتفي هذه المجتمعات بأخذ مظاهر العصرية الغربية لأنها لاتمس نظمها القيمية، وتعزف عن أخذ المضامين، مما ينتج عصرية مفرغة من أي مضمون.

وفي الحقيقة، تبقى هذه المجتمعات التي تتشبث بنظم قيمها التقليدية السائدة من ناحية، وتحاول التحديث من ناحية أخرى، رهينة وتابعة للغرب لأنها تبقى في حاجة دائمة له لشراء ونقل مظاهر عصريته.

يجب كذلك أن لا نغفل هنا عن ذكر الأثر الذي تلعبه دراسات التحديث المتوفرة في إعطاء الانطباع للمسؤولين في «الدول النامية» بأن تقليد الغرب هو الطريق الأمثل والأسهل للتحديث، حيث نجد أن معظمها يركز على أن نقل المظاهر الغربية لا بد وأن يتبعه تغيير في القيم السائدة في المجتمع. أي أن التقليد الكمي عن طريق الغربنة لابد وأن ينتج تغيرا نوعيا في المجتمع المقلد.

بالطبع، تتجاهل معظم الدراسات الغربية في موضوع التحديث أن الأمور الثانوية لا يمكن أن تشكل أساساً للأمور الأساسية في تلك العملية، وأنه إذا حصل ذلك تكون المحاولات التحديثية للمجتمع المقلد «مقلوبة» وبدون أساس داخلي ثابت يحميها، مما يجعلها عرضة للانهيار في أي وقت. فحتى تكون المحاولات التحديثية ناجحة، يجب أن يكون لها أسس قوية داخل المجتمع عمدتها الانسان. فإذا أصبح الانسان عصريا، بقيمه ومفاهيمه، استطاع أن يخطو بمجتمعه إلى العصرية، أما إذا بقي هذا الانسان محكوما لقيم ومفاهيم لاتتلاءم ومتطلبات عصره ولا تعالج قضاياه، فسيبقى المجتمع متخلفا عن الركب الحضاري المعاصر حتى ولو تم تجميل واجهته بمسحات عصرية منقولة.

لو دققنا البحث في غربنة «العالم النامي» لوجدنا أنه حتى التغيير في المظاهر فيها غير متكافيء، حيث يتم تركيز الجهود في أغلب الأحيان على تحسين مظهر مناطق معينة دون غيرها. في العادة، ينصب تركيز المسؤولين في الكثير من دول «العالم الثالث» على تغيير مظهر العاصمة لإظهارها بمظهر عصري يضاهي عواصم الدول المتقدمة. هذا الاهتمام نابع أساسا من كون العاصمة المركز الرئيسي للدولة ومقر الحاكم، مما يجعلها «واجهة» البلد أمام أهله و «الغرباء». هذه «الواجهة» يجب أن تظهر عصرية حتى تعكس للجميع، مواطنين وغرباء، اهتمام الحاكم ببلده وحرصه على مصلحة شعبه، وحتى يستطيع هو أن يفاخر بالتقدم الذي احرزته البلد أمام الجميع.

وعلى العكس من العاصمة تكون بقية البلاد في العادة مازالت تعيش في عالم آخر وتعاني من مشاكل أساسية عديدة. فلو قارنا نجد أنه بينما تكون العاصمة مزودة بجميع وسائل الراحة، من مطار فخم وشوارع عريضة مضاءة وعمارات شاهقة فخمة، تفتقر المناطق الأخرى للشوارع المعبدة والماء الجاري والكهرباء. ويجب أن ننوه إلى أن كلما ابتعدنا عن العاصمة ازدادت الأوضاع سوءاً، فالعاصمة هي المحور وكلما ابتعد المكان عن المحور قل الاهتمام به.

لنأخذ إيران كمثال لتوضيح عدم التوازن في التركيز على تحديث المظهر الخارجي. فبينما «ترتفع عمارات الشقق السكنية المتألقة في المدن الكبيرة»، نجد أن ٦٣,٠٠٠ قرية من قرى إيران البالغ عددها ٦٨,٠٠٠ قرية لا يوجد في بيوتها ماء جار». ومما يؤكد هذا التوجه نحو الاهتمام بتحديث المظهر فقط هو أن طهران نفسها «مدينة كبيرة يقطنها خمسة ملايين نسمة وبها ازدحام سيارات يضاهي ذلك الذي في طوكيو، ولكنها تفتقر إلى نظام مجاري»[٣٢]. وبالطبع، تنطبق حالة إيران على العديد من دول «العالم النامي»!.

بمراجعة كتابات التحديث الموجودة حاليا نجد أنها لا تترك مجالات اختيار للدول المهتمة بتحديث نفسها سوى اتباع عملية الغربنة للوصول إلى العصرية، والانطباع السائد في هذه الكتابات هو أن الغربنة هي السبيل الوحيد للوصول إلى العصرية. من ناحية نظرية، على

الأقل، تتمتع هذه الدول بخيارات لوصولها لمرحلة العصرية. إذا وافقنا على مبدأ أن عملية التحديث هي عملية تفاعل واستخدام للبيئة من خلال تقدم المعرفة، نجد أن هناك عدة طرق يستطيع البلد اتباعها لتحقيق هذا الهدف والوصول إلى مرحلة العصرية(٣٣). وبالطبع، الغربنة هي واحدة من هذه الطرق الممكن استخدامها، وميزتها أنها جربت ونجحت، الأمر الذي يجعلها محبذة للعديد من الدول التي ترى في نجاح الغرب بتحديث نفسه ضمانا لنجاح محاولاتها.

ولكن عملية الالزام الغربي باتباع طريقة واحدة للتحديث، هي الغربنة، تجعل هذه الطريقة مفروضة على كل مجتمع يريد تحديث نفسه مما يسلبه الاختيار، وهذا يجعل عملية التحديث روتينية خالية من الابداع. مجرد القبول بمبدأ وجود خيارات أمام الدول المهتمة بالتحديث يعطي عملية التحديث ديناميكية ويفعمها بالحيوية، وذلك لأن هذا المبدأ يفتح باب الإبداع أمام الانسان على مصراعيه، وعملية التحديث هي عملية إبداع.

بالطبع، هذا لا يعني أن على «الدول النامية» إهمال النموذج الغربي. فالمجتمعات الغربية، في وقتنا الحاضر، هي الأكثر عصرية ولديها أكثر المعرفة تقدما، ويجب على «الدول النامية» أن تستوعب هذه المعرفة الانسانية التراكمية كأول خطوة أساسية لتحديث نفسها. ويجب التأكيد هنا على أن استيعاب المعرفة التي أنتجت النموذج الغربي للعصرية مهم وأساسي لتحديث «الدول النامية»، وليس النموذج الغربي بحد ذاته، فالنماذج قد تختلف ولكن المعرفة واحدة، تراكمية، وقابلة للتطور.

الهوامش

(١) للاطلاع على دور الاكاديميا ومراكز الأبحاث الأميركية في ترويج المفاهيم والطرق الغربية راجع، على سبيل المثال، تقرير: د. لطيفة الزيات، «شبكة أبحاث الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أداة السيطرة على شعوب المنطقة»، المواجهة، الكتاب الثاني (فبراير، ١٩٨٤): ٨٠-١٠٥. ففي هذا التقرير الشامل تعرضت د. الزيات للدراسة القيمة التي قام بها كل من بيتر جونسون وجوديت تاكر عن «شبكة أبحاث الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأميركية»، والتي نشرت في عدد حزيران ١٩٧٥ من إعداد: مجلة مشروع الشرق الأوسط للبحث (MERIP) ، والتي تصدر في الولايات المتحدة.

(٢) يعني التفاعل الإيجابي مع البيئة استخدامها بما فيه فائدة البشرية وليس بما يحقق دمارها. فتطوير الأسلحة النووية والكيماوية، على سبيل المثال، لا يمثل اطلاقا جانبا ايجابيا لعملية التحديث الانساني.

(٣) يجب التنويه إلى أن الجانب المادي من المعرفة الانسانية يرتبط بعلاقة جدلية مع قدرة الانسان على التفاعل مع البيئة. فكلما استطاع الانسان إحراز تقدم في معرفته المادية، تمكن من استخدامها في زيادة مقدرته على التحكم بالبيئة، وكلما ازدادت مقدرته على التحكم بالبيئة، استطاع تطوير هذا الجانب المعرفي.

(٤) هذا الاصطلاح مقتبس عن د. واصف عبوشي والذي يقوم حاليا بإعداد دراسة شاملة في موضوع التحديث استطعت أن اطلع على أساسياتها وأناقشه بها خلال وجوده في جامعة بيرزيت كأستاذ زائر طيلة العام المنصرم. بالنسبة له فإن الحضارة الرائدة هي التي تقوم على أساس وجود «أيديولوجية تطويرية ذات أهداف عالمية» يتيح لها أن تكون حضارة عالمية شمولية.

(٥) تحظى هذه النظرة عن التاريخ الانساني بموافقة العديد من المؤرخين المشهورين أمثال إبن خلدون، القديس اوغسطين، فولتير، سبنجلر، وتوينبي، والذين عكفوا في دراساتهم للتاريخ الانساني على وضع نظريات مبنية على أساس دراسة الحضارة أو أحد جوانبها. وقد اعتقد البعض من هؤلاء، خصوصا ابن خلدون وتوينبي، بأن التاريخ هو عبارة عن سلسلة حضارات، مما أدى بهم إلى التركيز على دراسة العوامل التي ساعدت على نشوء وأفول الحضارات، مراحل حياة كل حضارة، وأثر هذه الحضارات على التطور الانساني.

(6) William J. Bossenbrook, **Development of Contemporary Civillzation** (Boston: D.C.Health, 1949), P.xvii.
(7) Carra De Vaux, "Astronomy and Mathematics" in Thomas Arnold and Alfred Guillaume, eds., **The Lagacy of Islam** (oxford: The Clareudon Press., 1931) P.337.

(٨) يجب التركيز هنا على أن كل حضارة رائدة تتفوق على سابقتها بالمعرفة والمقدرة على التحكم بالبيئة. ومثالا على ذلك نجد أن الغربيين استطاعوا، بعد استيعابهم لأسس الحضارة الاسلامية، أن يتفوقوا عليها بإقامة حضارة رائدة جديدة، وذلك بتطويرهم للمنهج العلمي التجريبي واعتمادهم المتزايد على طريقة التفكير الواقعي العقلاني، مما سمح لهم بتحقيق تقدم لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. لذلك فإن الخيار المتاح لتحديث «الدول النامية» عن طريق السعي لمنافسة الحضارة المعاصرة وإقامة حضارة رائدة جديدة تتفوق عليها لا يعني اطلاقا إهمال التجربة الغربية وعدم الاستفادة منها أو الاقتباس عنها. بل على العكس، يجب على «الدول النامية» أن تقوم بدراسة وتحليل التجربة الغربية وأن تستقي من مناهجها ما يمكنها من بلوغ التفوق المنشود. ولكن يجب التأكيد على أن هذا الاستقاء يجب أن يكون انتقائيا وليس عشوائيا، فعشوائيته تضر بعملية التحديث وتحرفها عن المسار المطلوب.

(9) C.E.Black, **The Dynamics of Modernization** (NewYork: Harper & Row, 1966), P.7.
(10) David Apter, **The Politics of Modernization** (Chicago: University of Chicago Press, 1976), P.1C.
(11) Dankwart A. Rustow, **A World of Nations: Problems of Political Modernization** (Washington D.C.: Brookings Institution, 1967), P.3.
(12) Marion J.Levy, Jr. **Modernization and the Structure of Societes: A Setting for International Affaris,** 2 vols. (Princetion, N.J.: Princeton University Press, 1966) 1:11
(13)Rustow, **A World of Nations,** P.1.
(14) **S.N.Eisenstadt, Modernization: Protest and Change** (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1966), P.1.

(١٥) في مقالته «الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية» يتعرض علي الدين هلال بالتحليل للتطور في النظريات الغربية المتعلقة بموضوع التحديث، ويبين كيفية تفاعل المختصين الغربيين بهذا الموضوع مع الانتقادات التي وجهت لنظرياتهم في الخمسينات والستينات وردهم عليها. ويبين الكاتب بأن كل محاولات التطوير لم تؤثر على الأسس النظرية الايديولوجية التي ترتكز عليها النظريات الجديدة، «ويستخلص د. هلال من عرضه وتحليله للتطورات الجديدة في هذا الحقل أن «التيار الرئيسي لدراسات التنمية.. ما زال مخلصا للتقاليد الليبرالية وإن كان قد حاول استيعاب الانتقادات التي وجهت إليه باستعارة مفاهيم وألفاظ جديدة». (ص ٥٦).
للاطلاع على التطورات الجديدة في نظريات التحديث الغربية وتحليل انجازاتها القيمية راجع هذه المقالة في السياسة الدولية ٧٥ (يناير ١٩٨٤): ٥٢-٦٣.

(١٦) Edward Shills, **Political Development in the New States** (S.Gravengage: Mouton & Co., 1962) P.10

يجب الانتباه هنا إلى أن القيم التي يطرحها شيلز في المجتمع المتطور يطرحها ليس لكونها قيما عالمية، وإنما لأنها موجودة في المجتمع الغربي، ولذلك يجب أن يحتذى بها.

(17) Al. A.Mazraui, "From Socail Darwinism to Current Theories of Modernization: A Tradition of Analysis, **World Politics** 21 (October 1968): 75.

(١٨) انبرى العديد من مفكري العالم الثالث للتصدي بالتحليل والتعرية لهذه العلاقة، وكان من بينهم المفكر العربي سمير أمين الذي اهتم في بحوثه الاقتصادية المدخل باظهار الآثار السلبية لهذه العلاقة على نمو دول العالم الثالث. راجع على سبيل المثال مؤلفيه: **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، والتطور اللامتكافيء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**. كذلك راجع الحوار الذي أجراه السيد زهرة مع سمير أمين حول موضوع «التنمية المستقلة والعالم الثالث» وذلك في المستقبل العربي ٥٩ (كانون ثاني ١٩٨٤): ١١٤-١٢٤.

(19) W.W.Rostow. "The Take - Off into Self - Sustained Growth, **Economic Journal** 66 (MArch 1956): 25-48

(20) A.F.K.Organski, **The Stages of Political Development** NewYork: Alfred A.Knopf, 1965).

(21) Lucian W.Pye, "The Concept of Political Development" **The Annais of the Americal Academy of Politicaf and Social** 358 (March 1965): 1-13.

(22) Gabriel A.Almond and G.Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics: A Developmental Aprroach** Boston: Little, Brown & Co., 1966).

(23) Jean Bloundel, **An Introduction to Comparative Coverment** (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969), P.36.

(24) Gabriel A. Almond and G.Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics: System, Process, and Policy,** 2nd ed. (Bostom: Little, Brown and Co., 1978).

(٢٥) راجع الفصل المتعلق بالتركيب السياسي (Political Structure)، ص ٥٢-٧٧، في الطبعة الجديدة في كتابها.

(٢٦) مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، الجزء الأول، (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٤)، ص ٨٢.

(27) Fred W. Riggs, **Prismatic Society Revisited** (NewJersey: General Learning Press, 1974). Hisoriginal theory apears in his book, **Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society** (Boston: Houghton Mifflin 1964).

(28) Samuel P. Huntington, "The change to change: Modernization, Developmentm and politics," **Comparative Politics** 3 (April 1971): 296-297

(29) Joseph R. Gusfield, "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change", in Jason L.Finkle and Richard W.Gable, eds., **Political Development and Social Change, 2nd ed. (NewYork: John Wiley & Sons, 1971), P.26.**

(٣٠) واصف عبوشي، العربي العصري (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، ١٩٨٠)، ص ١١٧.

(31) Bernard Lewis, **The Middle East and the WEst** (loomington: Indiana University Press, 1964), P.59

(32) "Nobody Influences Mel" **Time, 10 December 1979** P.30.

(٣٣) يناقش مصطفى كامل السيد في كتابه، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، عدة نماذج للتطور في بلدان العالم المتقدم وبلدان «العالم الثالث». راجع على وجه التحديد الفصلين الثاني والرابع للاطلاع على هذه النماذج. كذلك ينصح للتوسع بالاطلاع على:

Barrington Moore, **Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord Peasant in the Making of the Modern World** (Boston: Beacon Press, 1966).

A Critical Overview of the Western Approach of Modernization

Ali El-Jarbawi

This study presents a critical overview of t he common Western approach to the issue of modernization. Such an approach has made Westernization a goal rather than a means for modernization of Third World countries. Thus, the study intends to characterize the negative consequences of fusing the two concepts, Westernization and modernization, by many Western specialists in the field, and the effect that such fusion has on the processes of Third World modernization.